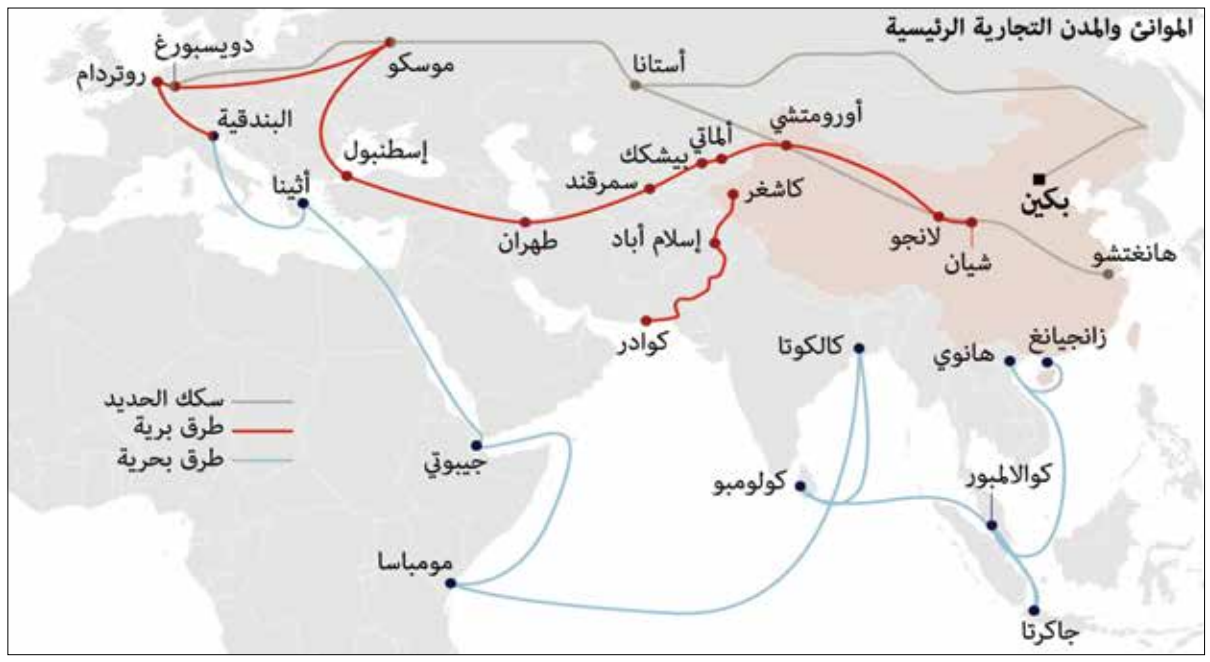

«الحزام والطريق» الصيني:

من البوابة الإيطالية إلى البوابة التركية

حيان نيوف
موقع العهد الاخباري

شهدت زيارة الرئيس الصيني إلى إيطاليا في آذار/مارس من العام ٢٠١٩ حدثاً استثنائياً على الصعيد العالمي، حيث وقع خلالها اتفاقية إطار عام مع رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق "جوزيبي كونتي" تتضمن ٣٨ بنداً. الاتفاقية الموقعة اعتبرت في حينها حدثاً اقتصادياً عالمياً وتاريخياً بامتياز لأنها تضمنت إعلاناً لانضمام إيطاليا إلى مبادرة (الطريق والحزام) التي أطلقتها الصين لإحياء طريق الحرير وربط الموانئ العالمية.

وبموجب الاتفاقية فإن إيطاليا تتمكن من طرح منتجاتها في الأسواق الصينية بحرية. والمعروف عن المنتجات الإيطالية جودتها العالية، وهذا بحد ذاته يشكل منافسة لمثيلاتها من المنتجات الأميركية في السوق الصينية، كما أن إيطاليا ستشكل قاعدة انطلاق اقتصادية وتجارية للصين في البحر المتوسط وأوروبا وهذا أيضاً أثار ذعر الولايات المتحدة الأميركية.

الولايات المتحدة الأميركية بعثت برسائل تهديد عديدة لإيطاليا قبل وبعد التوقيع على الاتفاقية وطالبتها بإلغائها، وزعمت أن الاتفاقية لن تأتي على إيطاليا بفائدة وأن انضمام إيطاليا إلى مبادرة الحزام والطريق سيجعل منها قاعدة للتجسس الصيني على أوروبا والناتو، والأمر ذاته بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي عمل طوال الفترة التي تلت التوقيع على الاتفاقية على ممارسة الضغوط على روما. واستمرت الضغوط الأمريكية على إيطاليا إلى حين وصول اليمين المتطرف بزعامة "جورجيا ميلوني" إلى السلطة وتشكيل حكومة في أكتوبر/تشرين أول من العام ٢٠٢٢. ولم تخفِ ميلوني موقفها المعارض لاتفاقية بلادها مع الصين، واعربت عن رغبتها في الانسحاب من مبادرة الحزام والطريق الصينية، كما أن حكومتها انتهجت سياسات أكثر التصاقا وتوافقا مع السياسات الأمريكية سواء ضمن مجموعة السبع أو ضمن حلف الناتو، ويبدو أن الولايات المتحدة منحت إيطاليا دورا أوسع وخاصة داخل الناتو وفي شمال أفريقيا وأوروبا وفي البحر المتوسط مقابل إلغائها لاتفاقيتها مع الصين.

مؤخرًا أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية عن زيارة مرتقبة وقريبة لها الى واشنطن، ومن المتوقع أن تشهد الزيارة إعلانا صريحاً لجهة الانسحاب من مبادرة الحزام والطريق الصينية وبما يتوافق مع استراتيجيات الولايات المتحدة. وعلى ما يبدو فإن الصين التي جهدت طوال الشهور الفائتة للحفاظ على الاتفاقية مع إيطاليا باتت تدرك أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق هدفها وأن قرار إلغاء الاتفاقية بات محتوماً أو على الأقل لجهة عدم تمديدها في العام ٢٠٢٤، وأنه يتوجب على بكين البحث عن خيارات بديلة.

في أنقرة وخلال تلك الزيارة المهمة ناقش الطرفان التعاون الثنائي في مجال الاقتصاد والتبادل التجاري والاستثمارات والطاقة النووية وكذلك قضايا الأمن وخاصة ما يتعلق بالحرب الأوكرانية، لكن الأهم كان الاتفاق على الربط بين مشروع الحزام والطريق الصيني ومشروع الممر الأوسط التركي، وإذا كان المشروع الصيني يهدف لربط الصين باوروبا والشمال فإن المشروع التركي الذي طرحه أردوغان يربط تركيا بالقوقاز ومنها عبر بحر قزوين إلى تركمنستان ومن ثم الى الشرق، ما يعني أن الربط بين المشروعين سيحقق فائدة جيواستراتيجية لكلا البلدين.

وبالرغم من أن أردوغان العائد من قمة الناتو مؤخرا قد حصل على وعود غربية وأمريكية بإعادة طرح ملف انضمام بلاده للاتحاد الاوروبي، وكذلك تم منحه هامشاً واسعاً عبر تسهيل اتفاقيات جديدة لبلاده مع دول الخليج الفارسي العربية التي زارها بعد قمة الناتو ووقع عقودًا مليارية معها، لكنه لم يستطع مقاومة عروض العملاق الصيني المغرية والمتنوعة أسوةً بدول اقليمية كبرى كإيران التي وقعت اتفاقية استراتيجية طويلة الأمد مع الصين، والسعودية التي زارها الرئيس الصيني مؤخرا وعقد معها صفقات ضخمة ومتنوعة.

وبالنسبة للصين فإنها وجدت في البوابة التركية بديلا جيوسياسيا واستراتيجيا لمشروعها الحزام والطريق بعد أن بات من شبه المؤكد أن البوابة الإيطالية مهددة بالإغلاق، خاصة أن المشروع الصيني يقابله مشروع الممر الأوسط التركي ويمكن الربط بينهما، وهو ما تعتقد أنقرة أن باستطاعة الصين التأثير على كل من طهران وموسكو لتسهيل مروره عبر القوقاز، وما يعني بالنهاية وجود أرضية مشتركة لاتفاق الدول الأربعة إذا ما أخذنا بالاعتبار تبادل المصالح خاصة مع قرب اكتمال ممر شمال جنوب الإيراني الروسي الذي يربط المحيط الهندي بموسكو ومنها بشمال شرق اوروبا.

وبالرغم من الصمت الأمريكي حتى الآن على زيارة وزير الخارجية الصيني لأنقرة وما طرح خلالها، غير مؤشرات عدة تعكس امتعاضاً أميركياً وردود فعل أولية عبر حلفاء الولايات المتحدة، كان لافتاً إلغاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زيارته التي كانت مقررة لتركيا والتي كانت تعوّل عليها أنقرة لطرح مشروع لخطوط الغاز من "تل ابيب" الى تركيا ومنها لأوروبا، وكذلك إلغاء الرئيس المصري زيارته التي كانت مقررة أيضا لتركيا، وإذا كان نتنياهو قد برّر إلغاء زيارته بأسباب صحية متعلقة بمرضه، فإن القاهرة عزت إلغاء الزيارة لانشغال السيسي بالقمة الافريقية/الروسية، وكلا السببين غير مقنعين ولا يمكن ان يشكلا أسبابا حقيقية للإلغاء.

كان لافتاً أيضا في اليومين الماضيين وبعد زيارة وزير الخارجية الصيني لتركيا صدور تصريحات أوروبية جديدة ومتشددة حول استحالة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، ومن غير المستبعد أيضا صدور مواقف أخرى سواء من واشنطن أو من الدول التي تتحالف معها ضد أنقرة. بالنتيجة فإنّه يمكن القول إن التحرّك الجيوسياسي الصيني نحو تركيا ربما يعيد خلط الأوراق الإقليمية غرب ووسط آسيا وفي منطقة أوراسيا.

التحرّك الجيوسياسي الصيني نحو تركيا ربما يعيد خلط الأوراق الإقليمية غرب ووسط آسيا وفي منطقة أوراسيا

سوريا والآفاق الاقتصادية المغلقة

أحمد الدرزي
كاتب ومحلل اقتصادي

بنى السوريون آمالاً كبيرة بعد الانفتاح العربي على سوريا، وعودتها إلى الجامعة العربية، وكان من المفترض أن يشهدوا بداية خروجهم من الكارثة الاقتصادية، إثر اجتماع قمة الجامعة العربية في جدة، وخاصةً بعد المعلومات المتداولة عن الوصول إلى اتفاق إعادة الإعمار في ريف دمشق بدايةً، وفتح مصارف خاصة بدول الخليج الفارسي، ليتبيّن في ما بعد أن الاتفاق كان أقرب إلى الوعود المشروطة بخطوات البدء بحل سياسي، وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤. ولم تنجح المحاولات السورية في الضغط على الدول العربية، بعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع إيران، إثر زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى دمشق، ومعه وفد رسمي هو الأضخم في العلاقات بين البلدين، على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها إيران، فكان التشدد العربي واضحاً تجاه سوريا بعد قمة جدة، ومن خلفه التشدد الأميركي لممارسة المزيد من الضغوط الاقتصادية على السوريين، ما أدّى إلى انهيار متسارع للعملة الوطنية السورية أمام الدولار الأميركي، مع موقف واضح لربط الانفتاح الاقتصادي والسياسي بمجموعة من الخطوات العملية على الأرض، التي تحدد حجم المساعدة العربية.

لعب فشل رهانات عودة العلاقات السعودية-الإيرانية، دوراً مهماً في تجميد الانفتاح العربي، بعد أن كانت الرياض تُعوّل على قطف ثمار العودة في اليمن أولاً، بضغط طهران على حلفائها أنصار الله، لكن طهران "خيبت آمال" السعودية، بعد أن دعت الرياض للتفاهم مع صنعاء مباشرةً بما يحقق مصالحهما بشكل متوازن، فكانت المفاجأة أن الموقف الإيراني هو الفصل بين الملفات، ومسؤولية أهل اليمن عن مفاوضاتهم من غير ضغوط، ما انعكس على الموقف من سوريا أيضاً.

وليست روسيا ببعيدة عن الضغوط الاقتصادية، وهي التي لعبت دوراً إيجابياً في عودة العلاقات العربية مع سوريا، بحكم علاقاتها الإيجابية المتنامية مع كل من السعودية والإمارات، بالإضافة إلى إيران وتركيا، وهي التي تنظر إلى سوريا من خلال صراعها الوجودي مع الولايات المتحدة، وتعمل مع الصين لبناء نظام إقليمي جديد في غرب آسيا، لا تملك فيه الولايات المتحدة القرار المتحكم بمساراته السياسية والاقتصادية، وهي تعدّ إنقاذ سوريا وشعبها أولوية، وذلك لا يمكن أن يتم إلا في إطار بناء نظام إقليمي جديد، يرتكز إلى الدول الراعية لملتقى أستانا، بالإضافة إلى السعودية والإمارات.

والصين بدورها ابتعدت عن تقديم المساعدات الاقتصادية الفاعلة، وهي التي تبنّت من البداية، وفقاً لسياستها العامة، عدم الدخول بأي استثمارات اقتصادية في المناطق الفاقدة لأمنها واستقرارها، وهي على الرغم من دعمها السياسي الكبير لسوريا في مجلس الأمن الدولي، بالتوافق مع روسيا، فإنها نأت بنفسها عن الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، لغياب التشريعات الاقتصادية المحفزة والمُسهلة للاستثمار، ولغياب بيئة العمل الاقتصادي الطبيعي، وقد دفعتها العوامل الثلاثة السابقة إلى تغيير مخطط مسار طريق الحرير التاريخي، بعبوره من العراق بتفرعين لا يمرّان من سوريا، الأول إلى تركيا ثم أوروبا، والثاني إلى الأردن ثم شمال أفريقيا.

ويشكل العراق أحد المخارج المحدودة للمساعدة الاقتصادية لسوريا، وخاصةً بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الأولى لدمشق، كما يشكل سوقاً اقتصادية استهلاكية مهمة لدول الجوار، وخاصةً تركيا وإيران، وهو يستطيع أن يؤمن سوقاً للإنتاج الزراعي والصناعي السوري، بما يمكن أن يؤمن موارد مالية، تقدر بحدود ٣ مليارات دولار، عدا التفاهمات حول تفعيل نقل النفط العراقي إلى شرق المتوسط، وسكك الحديد للنقل البري، ولكن هذا الأمر هو أقرب إلى التمنيات، بفعل العامل الأميركي المانع لاجتماع سوريا والعراق من جهة، ولو بالحدود الدنيا، أو لعدم وجود بنية اقتصادية سورية، قادرة على منافسة البنى الإنتاجية لكل من تركيا وإيران، عدا عن القوى الاقتصادية العالمية.

هذا ويلعب الداخل السوري دوراً أساسياً في إغلاق الخيارات الاقتصادية، خاصةً بعد الفشل في تحويل التهديدات إلى فرص، أسوةً بالكثير من الدول، التي استطاعت أن تحول العقوبات الاقتصادية الأميركية عليها إلى فرصة للتنمية الاقتصادية والعلمية والسياسية، وهو بوضعه الحالي الذي غابت فيه القوى الاقتصادية الطبيعية عن المشهد الاقتصادي بالهجرة، مع هجرة رؤوس الأموال والخبرات المتراكمة، بما يفاقم الوضع المعيشي الضاغط على السوريين، مع الاستمرار بالمزيد من النزيف للموارد البشرية. وعلى الرغم من سوداوية اللوحة الاقتصادية السورية، وإغلاق كل أبواب التخفيف عن السوريين، فإن الكثير من الإجراءات القانونية والاقتصادية الداخلية، يمكنها أن تساهم بجزء لا يستهان به، في حل الكارثة الاقتصادية، بانتظار التوافق الداخلي السوري، الذي لا بد منه للتوافق الإقليمي والدولي.

التحليل الإخباري

هل استفاد العراق من الاستقرار في المنطقة ؟!!

الوفاق / خاص
محمد حسن الساعدي

حالة الصراع (الامريكي - الروسي الصيني) جعلت خارطة التحرك الامريكي في منطقة الشرق الاوسط تتراجع كثيراً، فمع تصاعد حدة الصراع والاقتتال في أوكرانيا تراجع وهج واشنطن في منطقة الشرق الاوسط وتحديداً العراق وسوريا واليمن، واتضح ذلك من خلال حالة الهدوء النسبي الذي يسود المنطقة، وجعل حركة الاقتصاد تتحرك فيها بسهولة، وحجم الاستثمارات يتزايد خصوصاً في العراق، بالاضافة الى المتغيرات الايجابية التي قربت وجهات النظر بين طهران والرياض، وقادت المباحثات التي كان العراق الراعي الرسمي لها، الى تفاهمات ناضجة افضت الى عقد اتفاقيات وتبادل السفراء ليس فقط بين طهران والسعودية، بل اوسع من ذلك الى دول الخليج الفارسي عموماً، وبالفعل قاد العراق هذه المباحثات المهمة والتي انعكست بالايجاب على الوضع الاقليمي ككل، والوضع الداخلي وجعله اكثر هدوء واستقراراً من ذي قبل. كما أن المجتمع الدولي دعم توجهات العراق نحو تعميق علاقاته مع دول تعاون الخليج الفارسي، وذلك من أجل التغلب على مشاكله الداخلية والانفتاح السياسي والاقتصادي عليه، ما جعله يكون لاعبا مهما في عملية الاستقرار، خصوصاً بعد زوال مبررات المواقف المتشنجة تجاه العراق واعتباره(الحديقة الخلفية لايران)، لذلك سعى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الى ان يعمل على إحداث توازن من خلال أقامة علاقات أوثق مع دول الخليج الفارسي، خصوصاً وانه مدعوم من أكبر الاحزاب القوية في البلاد.

العراق بدا ملتزماً تجاه الوضع العربي، حيث جاء ذلك من خلال خطابه الذي القاه في قمة الجامعة العربية التي عقدت في الرياض مؤخراً، والتي تعهدت باستضافة جامعة الدول العربية في بغداد عام ٢٠٢٥، ما يعطي إشارة واضحة بالتزام العراق تجاه المجتمع العربي، بالمقابل كان موقف دول مجلس تعاون الخليج الفارسي أيجابياً تجاه الوضع في العراق، واعترفت اخيراً انه على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها النظا السياسي، الا انه يسير نحو الاستقرار والثبات والقدرة على معالجة معالم التحديات ومواجهة الازمات الكبرى كالارهاب والحركات الانفصالية والاحتجاجات الواسعة التي تخرج بين الحين والاخر، وهذا ما أنعكس بالفعل من خلال الاستثمارات الكبيرة في العراق، إذ بلغت الاستثمارات السعودية لوحدها اكثر من ٦ مليار دولار شملت قطاع الطاقة وباقي قطاعات الخدمات، ومن المرجح ان تنمو هذه الاستثمارات في مجال الطاقة لتشمل قطاعات اقتصادية مهمة اخرى في البلاد.

بات من الضروري على المجتمع الدولي، وعلى الاتحاد الاوربي العمل على تشجيع ودعم مجلس تعاون الخليج الفارسي والدول العربية لتوسيع مشاركتها في الاستثمار بالعراق وفي كافة القطاعات واهمها المجال الامني والمناخي، كما ينبغي على الاوربيين أن يعملوا ما بوسعهم من أجل دعم الفرص التي تجذب طهران الى أطر التعاون في المنطقة، والتي من شأنها تعزيز خفض التصعيد الاقليمي والدولي على نطاق أوسع والوقوف بوجه التحديات التي تواجه المنطقة، مثل التي يفرضها تغير المناخ والذي بات من اهم المشاكل التي يعاني منها العالم اجمع.